

أثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الليبي خلال الفترة (2019-2000)

د. عبدالرزاق عبدالله السوقي*

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الليبي خلال الفترة (2000-2019) من خلال متغيرات مستقلة ومتمنية بـ متوسط أسعار النفط، الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، سعر الصرف بالدولار الأمريكي، إلى الميزان التجاري الليبي، وحاولت الدراسة تقديم مقررات تساهم في تذليل الصعوبات والمعوقات التي يمكن أن تشكل خطراً على الاقتصاد الليبي واستخدمت الدراسة الأسلوب الوصفي من خلال النظريات الخاصة بالتجارة الخارجية، والأسلوب الكمي من خلال استخدام الاقتصاد القياسي، وقد تم الاعتماد على البيانات المنشورة الرسمية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية لمجموعة المتغيرات المستقلة المؤثرة على الميزان التجاري الليبي، مما يشير إلى تحقق الفرضية (يوجد أثر معنوي ذو دلالة احصائية لمتغيرات الدراسة المتمنية بـ أسعار النفط، الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، سعر الصرف بالدولار الأمريكي على الميزان التجاري).

* أستاذ مساعد، كلية الاقتصاد مسلاطة، الجامعة الأسمورية الإسلامية

إيميل: r_alswqi@yahoo.com



أولاً: المقدمة

لعل النفط يساهم في العديد من اقتصاديات دول العالم سواءً كان بطريقة مباشرةً أو غير مباشرةً خاصةً الدول التي تعتمد على إيرادات النفط لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، والنفط كأي سلعة يتعرض إلى تقلبات في أسعاره التي تؤثر على الهيكل الاقتصادي والسياسي للدول لما يتعرض له من صدمات عبر فترات من الزمن، ويعتبر النفط سلعة استراتيجية للتجارة الدولية حيث احتل النفط المركز الأول من حيث الأهمية بين مصادر الطاقة، وهو أحد أهم أسباب الصراع الدائم بين الدول الكبرى في العالم فيما بينها وبين الدول المنتجة، وقد تزايدت أهميته بعد الحرب العالمية الثانية والدور الذي لعبه آنذاك، عندما كانت أسعار النفط وتجارته لها أثار عالمية على كل من الدول المنتجة والمستهلكة للنفط، ويعتبر الاقتصاد الليبي اقتصاداً ريعياً ومنفتحاً على العالم الخارجي، فهو يعتمد بشكل أساسي على قطاع النفط في توفير الإيرادات الحكومية والصرف الأجنبي، كما أن الناتج النفطي يشكل الجزء الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي، وقد شهدت ليبيا عدة تطورات اقتصادية وسياسية خلال العقود الماضية تمثلت في تقلبات أسعار النفط والكميات المنتجة والمصدرة منه، وصراع سياسي وعسكري تم خوض عنه أزمة اقتصادية ألت بظلالها على كل المتغيرات الاقتصادية لا سيما الإيرادات النفطية والأصول الأجنبية، وسعر صرف الدينار الليبي، وغيرها من المتغيرات، وتعتبر الإيرادات النفطية هي المورد الأساس لبناء الاقتصاد الليبي من خلال مساهمتها في ترقية مبادرات التجارة الخارجية حيث لعبت حصيلة الصادرات في قطاع الطاقة دوراً أساسياً في القرارات الخاصة بالسياسة الاقتصادية التي انتهت بها ليبيا وذلك بالنظر إلى أن عوائد هذا القطاع تساهم بشكل مباشر في تمويل البرامج الاقتصادية، وأن أي تغير في السوق العالمية ينعكس على أسعار النفط سواءً بالصعود أو الهبوط مما ينعكس ذلك على الميزان التجاري.

1. مشكلة الدراسة :

يعتمد الميزان التجاري في الاقتصاد الليبي اعتماداً شبيه كلي على الإيرادات النفطية ولكنها تتصف بالتبذبذب وعدم الاستقرار نتيجة لعوامل السوق الخارجية والمتمثلة في تغيرات أسعار النفط العالمية وتبدل الكميات المنتجة منه، الأمر الذي ينعكس بصورة سلبية على الاقتصاد، فإن الميزان التجاري سوف يتأثر بما يحدث من تقلبات في أسعار النفط، وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال التالي: ما مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الليبي؟

2. أهداف الدراسة :

- مدى ارتباط الاقتصاد الليبي بالتقلبات التي تحدث في السوق العالمية المتحكمة في أسعار النفط.
- إبراز أثر أسعار النفط العالمية على الميزان التجاري في ليبيا.
- دراسة حركة الميزان التجاري في ظل تقلبات أسعار النفط.
- تحليل الميزان التجاري وأرصادته خلال الفترة (2000-2019).



3. أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية النفط في العالم وتكتنن أهميتها باعتبار أسعار النفط من أهم المتغيرات التي تؤثر على الاقتصاد الوطني، وإيجاد مصادر بديلة عن النفط ، وكذلك أهمية النفط كسلعة استراتيجية في التجارة الدولية واقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة وأثار عوائدها على الميزان التجاري، كذلك معرفة مدى تأثير وضعية الميزان التجاري بتقلبات أسعار النفط.

4. فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة على مجموعة من الفرضيات هذه الفرضيات هي:

الفرضية الرئيسية: يوجد أثر معنوي ذو دلالة احصائية لأسعار النفط، الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، سعر الصرف بالدولار الأمريكي (x_1) على الميزان التجاري (y).

• الفرضية الأولى: يوجد أثر معنوي ذو دلالة احصائية لأسعار النفط العالمية (x_2) على الميزان التجاري (y).

• الفرضية الثانية: يوجد أثر معنوي ذو دلالة احصائية للناتج المحلي الإجمالي (x_3) على الميزان التجاري (y).

• الفرضية الثالثة: يوجد أثر معنوي ذو دلالة احصائية لمعدل التضخم (x_4) على الميزان التجاري (y).

• الفرضية الرابعة: يوجد أثر معنوي ذو دلالة احصائية لسعر الصرف (x_5) على الميزان التجاري (y).

5. منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي من خلال الإطار النظري للتجارة الخارجية، والأسلوب الكمي من خلال استخدام الاقتصاد القياسي للوصول إلى تقدير أثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الليبي، وقد تم الاعتماد على البيانات المنشورة الرسمية كتلك التي تتضمنها الحسابات القومية أو التي ينشرها مصرف ليبيا المركزي ومصلحة الإحصاء والتعداد، والهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، ومجلس التخطيط العام، وصندوق النقد العربي في الحصول على البيانات الخاصة بأسعار النفط العالمية والميزان التجاري في ليبيا كمصدر رئيس للبيانات، وعلى الكتب والدوريات والبحوث المتعلقة بذلك الموضوع كمصدر ثانوي.

6. الدراسات السابقة

حاول الباحث التعرف على الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، وذلك بغرض التعرف على مناهجها وأهدافها كخطوة لازمة لتحديد منهج هذه الدراسة وأهدافها، من أبرز هذه الدراسات ما يلي:

أ. دراسة (الحويج، 2020)



هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الليبي بمفاهيمه الثلاثة، الميزان التجاري النفطي، الميزان التجاري غير النفطي، الميزان التجاري الإجمالي وذلك خلال الفترة (1988-2018) واستخدمت هذه الدراسة تحليل الارتباط واختبار التكامل المشترك، ونموذج تصحيح الخطأ، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر موجب لتقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري النفطي والميزان التجاري الإجمالي، وأنثر سالب على الميزان التجاري غير النفطي في الأجل القصير والطويل.

ب. دراسة (السيد، 2022)

هدفت الدراسة إلى تسلیط الضوء حول تأثير تقلبات أسعار النفط على صادرات وواردات الدول المنتجة والمصدرة للنفط بشكل خاص، وبالتالي فإن أي تقلب في أسعار هذه السلعة من ارتفاع أو انخفاض سيكون لها تأثير على حركة التبادل التجاري، خاصةً في حالة التقلبات السريعة مثل الانخفاض الكبير الذي حدث في أسعار النفط العالمية في العام 2014، والذي أدى إلى أزمات اقتصادية في العديد من الدول النفطية، ومن ضمنها دولة الكويت، ويمكن ملاحظة التأثير البالغ لانخفاض أسعار النفط على نمو الاقتصاد الكويتي، وذلك نظراً لكون النفط هو المكون الرئيس في إيرادات وصادرات الدولة حجماً وقيمةً، وبما أن دولة الكويت تعتمد بشكل كبير جداً على الاستيراد لتغطية معظم احتياجاتها من السلع والمواد المختلفة، فإنه من الطبيعي أن تتأثر سياسة الاستيراد المتبعه نتيجة لانخفاض الإيرادات الناجمة عن انخفاض قيمة الصادرات النفطية وتوصلت الدراسة إلى أن النفط المصدر المهم لإيرادات الدولة الكويتية، وتمثل الصادرات النفطية النسبة الأكبر والعامل المؤثر في إجمالي الصادرات الكويتية، حيث أن أسعار النفط الخام تؤثر على مؤشرات النمو الاقتصادي بشكل طردي حيث أن كلما ارتفعت أسعار النفط أدى ذلك إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في دولة الكويت وأن جميع الدول جاءت معنوية.

ج. دراسة (Prince Boakye Frimpong, Eric Arthu, Sulemana Mahawiya, 2022)

تناولت هذه الدراسة تأثير تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري في إفريقيا جنوب الصحراء (SSA) وكانت الدراسات محدودة، وبينت الدراسة أنه في اقتصاديات الدول فإن تقلبات أسعار النفط الخام تعتبر محرك مهم للميزان التجاري على نطاق واسع، حيث توصلت إلى أن تأثير تقلبات أسعار النفط الخام على الميزان التجاري عبر 34 دولة من دول إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى باستخدام تقديرات المجموعة المتوسطة المجمعـة (PMG) والمجموعة المتوسطة ذات التأثير المشترك (CCEPMG) للفترة من يناير 2004 إلى ديسمبر 2017، حيث أنها تؤثر سلباً على الميزان التجاري لبلدان إفريقيا جنوب الصحراء، وأن التضخم وأسعار الفائدة وأسعار الصرف هي قنوات نقل مهمة لتقلب أسعار النفط للتأثير على الميزان التجاري، وأوصت الدراسة على أن يقوم صناع السياسة بالتحوط وكذلك تبني خطط لتيسير الأسعار لتنقلي تقلب أسعار النفط في الميزان التجاري مرة أخرى، إذ يجب على الدول اعتماد نظام استهداف التضخم لضمان استقرار المستوى العام للأسعار، ويجب



على المصادر المركبة في الدول المعنية تطبيق مزج من التخلات في سوق الصرف الأجنبي وتغييرات أسعار الفائدة لتقليل تأثير تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري عندأخذ سعر الصرف في الاعتبار.

د. دراسة (Mohamad Husam Helmi ,Mohammed I. Abu Eleyan ,Abdurrahman Nazif Çatık, ORCID and Esra Ball, 2023)

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير الصدمات النفطية على الميزان التجاري للسعودية خلال الفترة 1991-2021 كواحدة من أكبر الدول المصدرة للنفط، وتوصلت الدراسة إلى أن صدمات أسعار النفط لها تأثيرات أكثر عمّقاً وأكبر بكثير من صدمات إمدادات النفط العالمية والمحلية، وقد يُعزى ذلك إلى حقيقة أن صدمات أسعار النفط هي أكثر من صدمات عرض النفط، وأن صدمات العرض مرتبطة بصفات صدمات أسعار النفط، ومع ذلك، فإن تأثير تقلبات صدمات النفط تكون آثارها أكثر وضوحاً بشكل عام أثناء الصدمات العالمية وبعدها مباشرة، وأن آثار أسعار النفط المنخفضة والمتقلبة على الميزان التجاري تكون خطيرة على المملكة العربية السعودية.

الاستنتاجات من الدراسات السابقة:

من الدراسات السابقة نستعرض ما يلي:

- لقد تعرضت جل الدراسات السابقة إلى أسعار النفط العالمية وأثرها على اقتصادات الدول.
- اعتماد الاقتصاد الليبي على صادرات النفط، مما يجعله عرضةً لتقلبات أسعار السوق العالمية للنفط.
- الارتفاع الكبير في نسبة الصادرات النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي، مقابل الانخفاض الشديد في نسبة الصادرات غير النفطية.

ثانياً: ماهية أسعار النفط

يعتبر موضوع تسعير النفط من أكثر المواضيع إثارة للجدل حيث أنه يتصرف بالغموض والسرية، كما أن هناك اعتبارات عديدة تلعب دوراً هاماً للغاية في تحديد اسعاره.

1. تعريف السعر النفطي (الطاهر، 2017، 78)

تعدّت الصيغ المختلفة لتعريف السعر النفطي بناءً على الهدف من دراسته، فقد عُرف كما يلي:
أ. يعبر السعر النفطي عن تلك القيمة النقدية التي تعطي للسلعة النفطية خلال فترة زمنية معينة نتيجة تأثير عدة عوامل اقتصادية واجتماعية ومناخية وسياسية، بالإضافة إلى طبيعة السوق السائدة.
ب. يعرف السعر النفطي على أنه قيمة المادة أو السلع النفطية يعبر عنها بالنقد خلال فترة زمنية محددة وتحت تأثير مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والمناخية .. الخ.
ج. السعر النفطي هو قيمة المادة أو السلعة النفطية معبراً عنها بالنقد، حيث أن مقدار ومستوى أسعار النفط يخضع ويتأثر بصورة متباينة لقوى فعل العوامل الاقتصادية أو السياسية أو طبيعة السوق السائدة سواءً في عرضه أو في طلبه أو الاثنين معاً. (الدوري، 1983، 194)



2. أنواع الأسعار النفطية من أبرز هذه الأنواع ما يلي : (عله، 2017، 94)

أ. السعر المعلن : هو السعر الذي يتم اعلانه من قبل الشركات النفطية الكبرى في السوق النفطية وقد ظهرت هذه الاسعار لأول مرة في الولايات المتحدة الامريكية عام 1980 تميزت السوق آن ذاك بوجود عدد كبير من المنتجين وسيطرة شركة واحدة على عمليات انتاج النفط، ويحدد السعر المعلن من قبل الشركات النفطية الاحتكارية وفقاً لمصالحها ومصالح الدول التي تتنمي إليها وما يميز السعر المعلن على أنه سعر نظري لا يجسد تفاعل قوي العرض والطلب، كما أن الدول المنتجة لم يكن لها دور يذكر في تحديده، وقد استخدم السعر المعلن كأساس لاحتساب عوائد الدول المنتجة للنفط وتحديد الضرائب على الأرباح.

ب. سعر الاشارة: هو السعر المتوسط بين السعر المعلن والسعر المحقق، وقد ظهر هذا السعر في السوق النفطية الدولية في فترة السبعينيات من القرن العشرين، نتيجة لتوقيع اتفاقيات مشاركة نفطية جديدة بين العديد من الشركات الأجنبية النفطية المستقلة والشركات الاحتكارية واخذت تبيع نفطها الخام بتقديم تخفيضات، فانخفضت الأسعار المعلنة وأصبحت غير معبرة عن السوق النفطية وحل محلها مفهوم جديد وهو السعر المحقق.

ج. السعر المتحقق: ظهر هذا النوع اواخر الخمسينيات من القرن الماضي، حيث عملت به الشركات المستقلة من خلال تقديم تسهيلات متعددة يوافق عليها المشتري كنسبة مؤدية تخصم من السعر المعلن، ويعرف السعر المتحقق على أنه السعر المعلن مطروحاً منه التسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع للمشتري .

د. السعر الفوري: هو سعر الوحدة النفطية المتباينة آنئياً أو فورياً وفي السوق النفطية الحرة، والسعر معبراً أو مجسداً لقيمة السلعة النفطية تقديرًا في السوق الحرة النفطية المتداول بين الاطراف وبصورة فورية او آنية. (عبدالرؤوف 2010-2011، 23)

هـ. السعر الرسمي أو الاداري: هذا السعر يعبر عن قيمة الوحدة النفطية الخام في زمن محدد وبوحدات بقدية معلومة ومحددة من قبل طرف جهة رسمية حكومية او ادارية وقد برز هذا السعر في ظهوره للتداول والتداول الدولي في فترة أوائل السبعينيات من القرن العشرين ولدلالة على اسعار بلدان أوبرك المعلنة رسمياً من قبلها في تلك الفترة وما تلاها والمحددة من قبلها ووفقاً لمعاييرها التي وضعتها عن ذلك وهي معايير موضوعية وعلمية وعادلة لتحديد قيمة اسعار النفط في السوق الدولية. (عبدالرؤوف، 2011، 23)

و. السعر الترجيعي: يعبر عن قيمة الوحدة النفطية في زمن معلوم وبوحدات نقدية معلومة ومحددة على اساس متوسط اسعار المنتجات النفطية المتყق عليها مطروحاً منها تكلفة التكرير للوحدة النفطية المعلومة وهامش ربح التكرير، وكذلك تكلفة نقل النفط من ميناء المشتري الى ميناء البائع، والصافي من ذلك مقدار السعر الترجيعي للنفط الخام. (عبدالرؤوف 2010-2011، 23)



ح. سعر التكالفة الضريبية: هو السعر المعادل لتكلفة إنتاج النفط التي تقوم باستخراجه الشركات النفطية العاملة في الدول والمناطق النفطية مضافاً إليها عائدً تدفعه هذه الشركات إلى حكومات الدول النفطية، وهي ضريبة على الدخل يذهب لهذه الحكومات لذلك يعتبر سعر أساسي في التعامل، لأن البيع بسعر أقل يعني هنا البيع بالخسارة.(عبدالرؤوف 2010-2011)

ثالثاً: ماهية الميزان التجاري

هو عبارة عن الفرق الموجود بين إجمالي الصادرات Exports، وإجمالي الواردات Imports، فإذا تجاوزت قيمة الصادرات من دولة ما قيمة وارداتها من السلع في وقت معين يكون هناك فائض فيه وإذا حدث العكس يكون هناك عجز فيه، والميزان التجاري هو جزء مهم من النشاط الاقتصادي بصفة عامة وميزان المدفوعات بصفة خاصة، وله دور حساس فيما يخص النمو الاقتصادي، ويلعب دور مهم للتعرف على مكانة البلد ضمن خريطة الاقتصاد العالمي من زاوية الاندماج التجاري في السوق العالمية، فالتجارة الخارجية لأي بلد هي متvens فوائض الإنتاج السمعي والخدماتي، (داود وآخرون، 2002)، ولأن الميزان التجاري يتمثل في الصادرات والواردات لهذا سوف نعرف كلاً من الصادرات والواردات، فالصادرات هي عبارة عن ذلك الجزء من الناتج الوطني الداخلي المباع إلى العالم الخارجي، أي بأنها سلع وخدمات وأصول رأسمالية تباع إلى دول خارجية متحركة من الدول المنتجة لها ويمكن أن تكون تدفقات سلعية وخدمية وقد تكون تدفقات لأصول رأسمالية، (داود، 2011، 145)، أما الواردات فهي ذلك الجزء من الناتج الوطني للدول الأخرى والذي يتم استعماله في حدود هذه الدول عن طريق تدفق استيراد السلع والخدمات من خارج حدود هذه الدول، حيث يتم بيع هذه السلع إلى الأفراد داخل الدولة، وتصلب قيمة هذه السلع في الغالب لمصلحة الدول المنتجة لهذه السلع.

(براييس، 2013، 37)

1. أقسام الميزان التجاري: (عبداللطيف، 2019، 336-337)

- الميزان التجاري السمعي: ويطلق عليه أيضاً ميزان التجارة المنظورة، ويضم كافة السلع والخدمات التي تتخذ شكلاً مادياً ملمساً (الصادرات، الواردات من السلع المادية التي تتم عبر الحدود الجمركية).
- الميزان التجاري الخدمي: ويطلق عليه أيضاً ميزان التجارة غير المنظورة، وتضم كافة الخدمات المتداولة بين الدول.

2: التوازن والاختلاف في الميزان التجاري:

أ. التوازن في الميزان التجاري :

يعرف التوازن بأنه الحالة التي يكون فيها جانبي الميزان في حالة تعادل وتساوي تام، أي الصادرات المنظورة تساوي الاستيرادات المنظورة، فالصادرات تمثل الطلب الخارجي الفعلي على المنتجات المحلية، وحالة التوازن تعني عدم اتجاه الأسعار المحلية نحو التغير (تبات الأسعار)، والذي يتحقق من خلال التوازن الداخلي، ونتيجة لهذا التوازن تتجه أسعار الصرف للثبات وعدم التغير ارتفاعاً وإنخفاضاً (يتحقق توازن خارجي)، وبالتالي تحقيق توازن اقتصادي داخلي وخارجي.



ب. الاختلال في الميزان التجاري:

يحدث الاختلال في الميزان التجاري في حالة زيادة الجانب المدين على الجانب الدائن، أي عند زيادة حقوق الدولة المترتبة على مطلوباتها في الدول الأخرى وتسمى هذه الحالة الفائض في الميزان ويسمى عجزاً عندما يتجاوز الجانب المدين الدائن في الميزان، أي تجاوز المطلوبات المستحقة على الدولة للدول الأخرى (الالتزامات الدولة على الخارج).

• حالة الفائض في الميزان التجاري:

يعرف الفائض في الميزان التجاري بأنه حالة الاختلال التي تكون فيها الإيرادات أكبر من المدفوعات وفي هذه الحالة تكون الدولة في موقف الدائن للدول الأخرى، ويمكن للدولة أن تستثمر هذا الفائض من العملات الأجنبية من خلال ممارسة نشاط استثماري أو يتم إقراضه إلى دول أجنبية أو أن يوجه للحصول على السلع والخدمات من العالم الخارجي.

• حالة العجز في الميزان التجاري:

يعرف العجز في الميزان التجاري على أنه الاختلال التي تكون فيها التزامات البلد اتجاه العالم الخارجي أكبر من إيراداته منها وتكون الدولة في مركز المدين للدول الأخرى وهنا تكون الدولة في موقف حرج، لاسيما إذا كانت الاستيرادات من السلع الاستهلاكية مما يتطلب قيام الدولة بالسحب من احتياطيات العملة الأجنبية أو من خلال الاقتراض من صندوق النقد الدولي أو البنوك المركزية الأجنبية، وعلى العكس من ذلك عندما تكون الاستيرادات هي سلع إنتاجية تدخل كمساهم في عملية التنمية الاقتصادية فإن ذلك سيترتب عليه نتائج إيجابية تابعة من قدرتها على تسديد ديونها.

• الإجراءات المتبعة لمعالجة الخلل في الميزان التجاري (بن ساحة، 2011، 29)

اتسمت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بتضاؤل دور الصادرات في عملية التنمية الاقتصادية كما طرحتها الأدبيات الاقتصادية وخاصةً ما يتعلق منها باهتمامات صناعي القرار، وهذا أدى إلى أن تكون استراتيجية إحلال الاستيراد هي المسألة الجوهرية التي تصدرت السياسات التنموية، ولكن الأمر اختلف في السنوات اللاحقة، حيث بدأت الأهمية النسبية للصادرات تستعيد دورها بنحو متزايد ومتناهٍ، فالاقتصاديون بصفة عامة كانوا قد أشاروا إلى موضوع التوسيع في الصادرات لاعتقادهم بدورها الأساسي في تتنفيذ عمليات التنمية، حيث إن توسيع الصادرات غالباً ما يعد من الأهداف الأولية التي يل JACK إليها كثير من الدول النامية لاعتماد هذه الدول في الغالب على إنتاج وتصدير سلعة واحدة أو سلعتين.

رابعاً تطور مسلك الميزان التجاري الليبي والمتغيرات المستقلة المفترضة لتفسير التغيرات فيها خلال الفترة (2000-2019)

سوف يقوم الباحث باستعراض كافة العوامل التي يمكن أن تساهم دوراً في تحديد الميزان التجاري الليبي سواءً كان هذا الدور كبيراً أم ضعيفاً كما يلي:



1. تطور مسلك الميزان التجاري والمتغيرات المستقلة المفترضة لتفسير التغيرات خلال الفترة 2000

2019-

أ. تطور مسلك الميزان التجاري:

الميزان التجاري لأي دولة هو الفرق بين قيمة الصادرات والواردات خلال فترة معينة، فإذا كانت قيمة الواردات تتجاوز قيمة الصادرات فإن هذا يعني وجود عجز في الميزان التجاري وإذا كان هناك زيادة من الصادرات وتراجع الواردات فإن هذا يعني أن هناك فائض في الميزان التجاري، يعتبر الميزان التجاري من أهم المؤشرات الاقتصادية العامة وهو أحد مدخلات الناتج المحلي للدولة وعليه فإن الجدول رقم(1) يبين قيم الميزان التجاري خلال فترة الدراسة 2000-2019.

الجدول رقم(1)

تطور مسلك قيمة الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2019 (القيم بالمليون دينار)

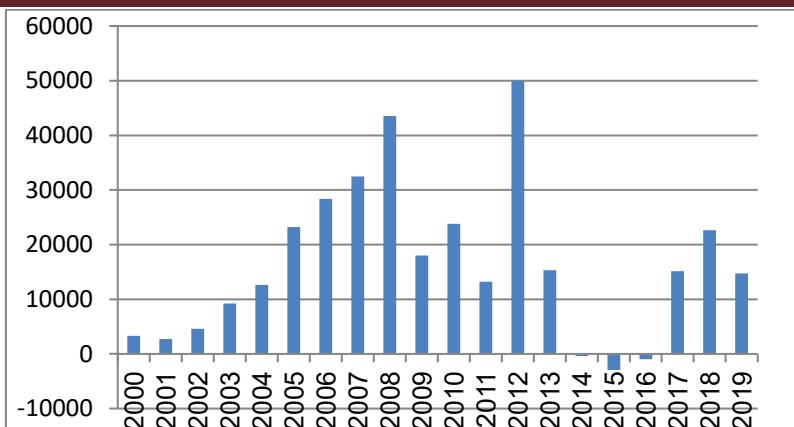
الميزان التجاري	السنة	الميزان التجاري	السنة
23820.0	2010	3310.1	2000
13231.7	2011	2733.6	2001
50010.2	2012	4591.3	2002
15335.3	2013	9208.1	2003
-406.00	2014	12593.1	2004
-2.934.6	2015	23194.5	2005
-944.50	2016	28401.6	2006
15125.5	2017	32470.7	2007
22611.9	2018	43536.6	2008
14753.8	2019	18010.3	2009

المصدر: 1. مصلحة الاحصاء والتعداد، اتجاهات التجارة الخارجية أعداد مختلفة عن الفترة (2000-2010).

2. الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، ملخص احصاء التجارة الخارجية ، أعداد مختلفة عن الفترة (2005-2017).

3. مصرف ليبيا المركزي، ادارة البحوث والاحصاء، المجلد 60 -الربع الرابع 2020





(1) شكل رقم (1)

تطور مسلك قيمة الميزان التجاري خلال الفترة 2019 – 2000

بالتأمل في الجدول والرسم البياني المرفق له تسجيل الملاحظات التالية:

- سجلت قيمة الميزان التجاري في بداية فترة الدراسة (3310.1)(مليون دينار ووصلت إلى (14753.8) مليون دينار في نهاية فترة الدراسة.

- سجل الميزان التجاري أقل نسبة له عام 2016، حيث بلغ (-944.5) تبين هذه السنة أن هناك عجز في الميزان التجاري، ولعل السبب في ذلك إغلاق الحقول النفطية وضعف الصادرات من النفط.
- سجل الميزان التجاري أعلى نسبة له عام 2012، حيث بلغ (50010.2)(مليون دينار ولعل السبب في ذلك زيادة الصادرات وارتفاع أسعار النفط.

ب. تطور مسلك قيمة الصادرات

الصادرات هي مجموع ما صدرته الدولة من النفط ومنتجاته وغيرها وكذلك ما صدرته من سلع زراعية وصناعية وخدمات وما حصلت عليه من عوائد من استثماراتها في الخارج، وتنصيل ذلك أنه من خلال استقراء منشورات ميزان المدفوعات الليبي وعلى وجه الخصوص باستقراء ميزان المعاملات التجارية(الحساب الجاري) نجد أن حجم الصادرات يعني مجموع السلع المصدرة من قبل قطاع النفط والسلع والخدمات المصدرة من القطاعات الأخرى، ومصاريف النقل والسفر الدائنة، ودخول الاستثمار التي قام بها قطاع النفط في الخارج ودخول الاستثمار التي قامت بها القطاعات الأخرى في الخارج، والأرصدة الدائنة مقابل الخدمات العامة الأخرى والأرصدة الدائنة مقابل الخدمات الخاصة الأخرى، سواء كانت متعلقة بقطاع النفط أو بالقطاعات الأخرى بخلاف قطاع النفط، وعليه فإن الجدول رقم

(2) بين قيم الصادرات خلال السنوات 2000-2019

(2) جدول رقم (2)

تطور مسلك قيمة الصادرات خلال الفترة 2000 – 2019 () (القيمة بالملايين دينار)

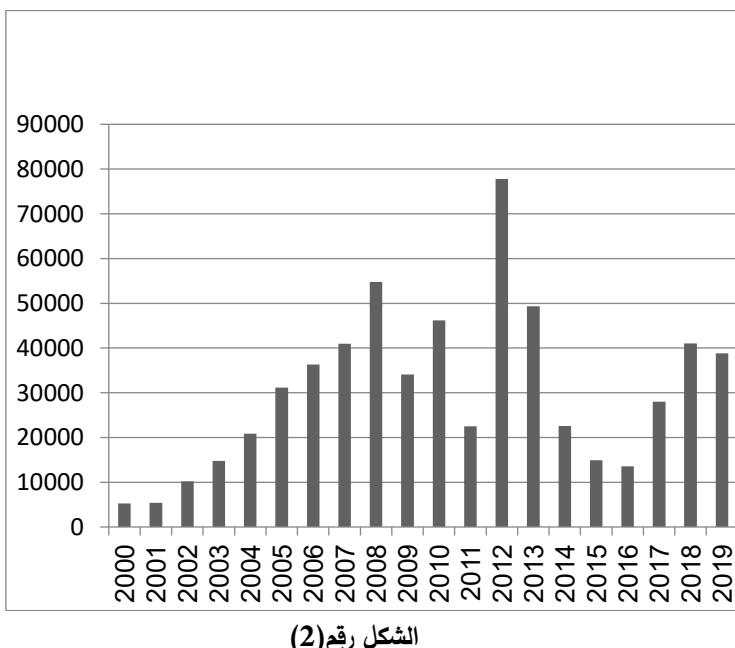


أثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الليبي

قيمة الصادرات	السنة	قيمة الصادرات	السنة
46196.3	2010	5221.5	2000
22527.5	2011	5394.0	2001
77805.5	2012	10177.0	2002
49310.8	2013	14806.0	2003
22554.8	2014	20848.3	2004
14892.2	2015	31148.0	2005
13579.4	2016	36336.3	2006
27988.3	2017	40972.1	2007
40999.8	2018	54732.4	2008
38787.9	2019	34070.9	2009

المصدر: 1. مصلحة الاحصاء والتنعداد، اتجاهات التجارة الخارجية أعداد مختلفة عن الفترة (2000-2010).
 2. الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، ملخص احصاء التجارة الخارجية ، أعداد مختلفة عن الفترة (2005-2017).

3. مصرف ليبيا المركزي، ادارة البحوث والاحصاء، المجلد 60 - الربع الرابع 2020



تطور مسلك قيمة الصادرات خلال الفترة 2000-2019

بالتأمل في الجدول السابق والرسم البياني المرافق له نسجل الملاحظات التالية:



- سجلت قيمة الصادرات في بداية فترة الدراسة (5221.5) مليون دينار حيث وصلت في نهاية فترة الدراسة إلى (38787.9) مليون دينار.
- سجلت الصادرات أقل قيمة لها عام 2000 وهي (5221.5) مليون دينار، بينما سجلت أعلى قيمة لها عام 2013 وهي (49310.8) مليون دينار ولعل السبب في ذلك يعود إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية.
- أما بالنسبة للفترة (2013-2017) شهدت انخفاضاً ملحوظاً في قيمة الصادرات، وربما يعزى ذلك لإغلاق الموانئ النفطية وإجبارها على عدم التصدير.

ج. تطور مسلك قيمة الواردات

نقصد بالواردات مجموع ما تستورده البلاد من سلع زراعية وصناعية وخدمات حيث تشمل السلع المواد الغذائية والحيوانات الحية، والمواد الخام غير الصالحة للأكل باستثناء الوقود ومواد الوقود المعدنية والمحروقات والمواد المتصلة بها، والمواد الكيميائية، وبعض المنتجات التي صنفت على أساس المواد التي صنعت منها، والآلات ومعدات النقل والمصنوعات الأخرى غير أن العنصر الرئيس في كل هذه الواردات هو المواد الغذائية والحيوانات الحية والآلات ومعدات النقل، وعليه فإن الجدول رقم (3) يبين قيمة الواردات خلال فترة الدراسة 2000-2019.

جدول رقم(3)

تطور مسلك قيمة الواردات خلال الفترة 2000-2019 (القيم بالمليون دينار)

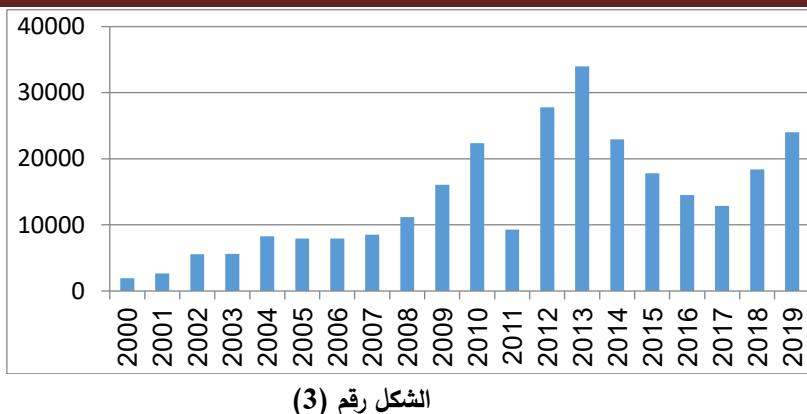
قيمة الواردات	السنة	قيمة الواردات	السنة
22376.3	2010	1911.4	2000
9295.8	2011	2660.4	2001
27795.3	2012	5585.7	2002
33975.5	2013	5597.9	2003
22960.8	2014	8255.2	2004
17826.8	2015	7953.5	2005
14523.9	2016	7934.7	2006
12862.8	2017	8501.4	2007
18387.8	2018	11195.8	2008
24034.1	2019	16060.6	2009

المصدر: 1. مصلحة الاحصاء والتعداد، اتجاهات التجارة الخارجية أعداد مختلفة عن الفترة (2000-2010).

2. الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، ملخص احصاء التجارة الخارجية ، أعداد مختلفة عن الفترة (2005-2017).

3. مصرف ليبيا المركزي، ادارة البحث والاحصاء، المجلد 60 -الربع الرابع 2020





الشكل رقم (3)

تطور مسلك قيمة الواردات خلال الفترة (2000-2019)

بالتأمل في الجدول السابق والرسم البياني المرافق له نسجل الملاحظات التالية:

- سجلت قيمة الواردات في بداية فترة الدراسة (1911.4) مليون دينار بينما سجلت قيمة الواردات في نهاية فترة الدراسة (24034.1) مليون دينار.
- سجلت أدنى قيمة للواردات (1911.4) مليون دينار في عام 2000 ثم بدأت بالارتفاع تدريجياً من عام 2002 حتى نهاية فترة الدراسة.
- سجلت قيمة الواردات انخفاضاً شديداً حيث بلغت (9295.8) مليون دينار في عام 2011 وربما يعزى ذلك الظروف السياسية التي مرت بها البلاد.
- سجلت الواردات أعلى قيمة لها عام 2013 حيث بلغت (33975.5) مليون دينار ولعل السبب في ذلك يعود إلى حالة الانتعاش التي حصلت في الاقتصاد الوطني في تلك الفترة.
- سجلت السنوات (2013-2017) انخفاضاً ملحوظاً في قيمة الواردات ولعل السبب في ذلك مشكلة السيولة التي مرت بها البلاد مما أدى إلى صعوبة حصول الأفراد على السلع ومتطلباتهم الضرورية خصوصا وأن جل الواردات الليبية من السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية.

د. تطور مسلك أسعار النفط العالمية:

يعتبر موضوع تسعير النفط من أهم المواضيع بالنسبة لوقنا الحاضر لما لها من أثار على الدول المنتجة والمصدرة للنفط، حيث تحكم في تحديد أسعار النفط وهو أهم سلعة استراتيجية في العالم معادلة الطلب والعرض وهو عامل رئيس، ولكن الطلب والعرض ليس العاملين الوحدين فهناك عوامل أخرى مثل نشاط المضاربين من أصحاب الأموال التي تؤثر على عملية البيع، كما تؤثر سياسات الحكومات والاضطرابات الجيوسياسية في العالم على الأسعار، ومن العوامل الأخرى ما يعرف بحرب



حصص السوق بين كبار المنتجين، وعليه فإن الجدول رقم (4) بين أسعار النفط العالمية خلال فترة الدراسة 2000-2019

الجدول رقم (4)

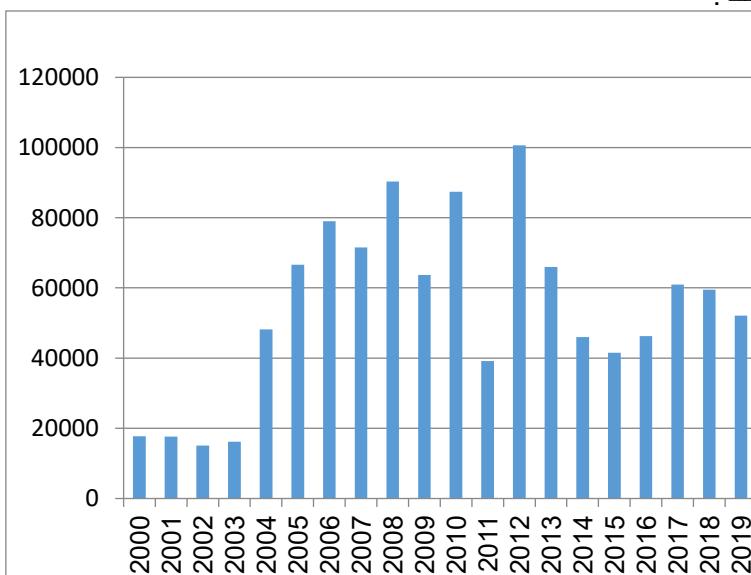
تطور مسلك قيمة أسعار النفط العالمية خلال الفترة 2000-2019 (القيم بالمليون دينار)

أسعار النفط العالمية (دولار للبرميل)	السنة	أسعار النفط العالمية (دولار للبرميل)	السنة
77.45	2010	27.6	2000
107.46	2011	23.1	2001
109.45	2012	24.3	2002
105.87	2013	28.2	2003
96.29	2014	36	2004
49.49	2015	50	2005
40.76	2016	61.1	2006
55.7	2017	69.1	2007
71.6	2018	61.06	2008
64.5	2019	61.06	2009

المصدر: 1. مصرف ليبيا المركزي التقريري السنوي، أعداد مختلفة عن الفترة (2009-2000)

2. مصرف ليبيا المركزي، ادارة البحث والاحصاء، المجلد 60 - الرابع 2020

3. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013-2018، أعداد مختلفة.



(4) الشكل رقم

تطور مسلك قيمة أسعار النفط خلال فترة 2000 – 2019



- بالتأمل في الجدول والرسم البياني المرفق له تسجيل الملاحظات التالية:
- سجل متوسط سعر البرميل (27.6) دولار للبرميل من بداية الدراسة، ووصل إلى (64.5) دولار للبرميل في عام 2019.
- سجلت أسعار الضغط العالمية أدنى مستوى لها في عام 2001، حيث كان سعره (23.1) دولار للبرميل، وذلك نتيجة للتباطؤ الاقتصادي وأحداث 11 سبتمبر، كذلك سجلت أعلى قياماً لها في عام 2012 حيث بلغ متوسط سعر النفط (109.45) دولار للبرميل وذلك بسبب النمو الاقتصادي وزيادة الطلب العالمي على النفط.
- سجلت الفترة من 2013 إلى 2016 انخفاض في متوسط أسعار النفط العالمية وذلك نتيجة للتدحرج في سوق النفط العالمي.
- سجلت الفترة بين 2016 – 2019 تدريجاً نسبياً في أسعار النفط.

هـ. تطور مسلك الناتج المحلي الإجمالي (G. D. P) :

الناتج المحلي الإجمالي هو مجموع قيمة السلع والخدمات النهائية على اختلاف أنواعها (ربما في ذلك مخصصات استهلاكات السلع الاستثمارية أو استثمارات الإحلال) التي ينتجهها المجتمع الاقتصادي المعين محلياً خلال فترة زمنية معينة، حيث إن الناتج من السلع والخدمات يعتبر ناتجاً محلياً إذا ما تم إنتاجه داخل المجتمع، حتى ولو كان جزء من هذا الناتج يتم إنتاجه في وحدات إنتاجية مملوكة لغير المواطنين، وعلى ذلك فلا تدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي أية سلع وخدمات يتم إنتاجها خارج المجتمع، حتى ولو كانت هذه السلع والخدمات يتم إنتاجها في وحدات إنتاجية في الخارج مملوكة للمواطنين، وعلى هذا الأساس فإن الدخل المتولد من الناتج المحلي هو دخل محلي، ومن ثم فإن النظرة المحلية للناتج والدخل ذات أساس جغرافي فحسب، بصرف النظر عن جنسية الذين يمتلكون الوحدات الإنتاجية التي تنتج الناتج المحلي الإجمالي (عمر, 1989, 604). عليه فإن الجدول رقم (5) يبين قيم

الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة 2000-2019

الجدول رقم (5)

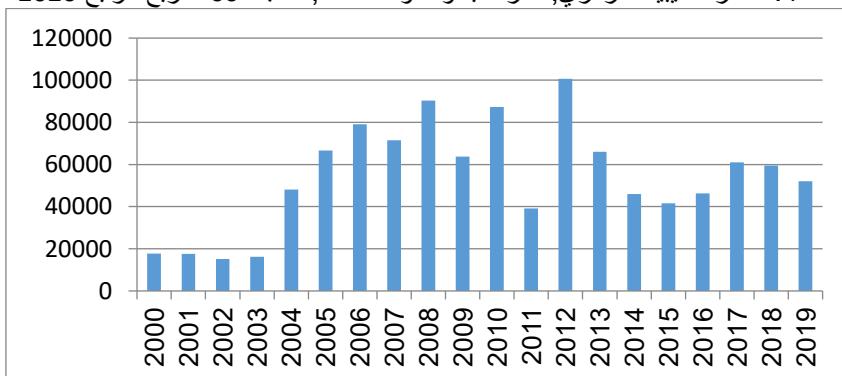
تطور مسلك قيمة الناتج المحلي الإجمالي G.D.P خلال الفترة 2000-2019 (القيمة بالمليون دينار)

الناتج المحلي الإجمالي G.D.P	السنة	الناتج المحلي الإجمالي G.D.P	السنة
87375.0	2010	17775.4	2000
39171.1	2011	17640.7	2001
100627.3	2012	15095.3	2002
65994.5	2013	16160.6	2003
45989.0	2014	48159.0	2004



41523.0	2015	66619.0	2005
46310.0	2016	79030.0	2006
61000.0	2017	71503.7	2007
59527.9	2018	90344.6	2008
52091.2	2019	63689.1	2009

- المصدر: 1. الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، الكتاب الاحصائي 2003-2009.
 2. الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، ملخص احصاء التجارة الخارجية ، أعداد مختلفة عن الفترة (2005-2017).
 3. مصرف ليبيا المركزي التقريري السنوي، أعداد مختلفة عن الفترة(2000-2009).
 4. مصرف ليبيا المركزي، ادارة البحوث والاحصاء، المجلد 60 -الربع الرابع 2020



شكل رقم (5)

تطور مسلك قيمة الناتج المحلي الإجمالي G.D.P خلال فترة 2000 – 2019

بالتأمل في الجدول والرسم البياني المرفق له نسجل الملاحظات التالية:

- إن قيمة الناتج المحلي الإجمالي سجلت (17775.4) مليون دينار من بداية فترة الدراسة ووصلت إلى (52091.2) مليون دينار عام 2019.
- سجل الناتج المحلي الإجمالي أدنى مستوى له عام 2002، حيث كانت قيمته (15095.3) مليون دينار، من حيث سجل أعلى مستوى له عام 2012، حيث وصلت القيمة إلى (100627.3) مليون دينار ولعل السبب في ذلك يعود لارتفاع الحاصل في أسعار النفط العالمية.
- سجّلت السنوات (2013 – 2015) انخفاضاً تدريجياً من قيمة الناتج المحلي الإجمالي حيث كانت في سنة 2015 (41523.0) مليون دينار وربما يعزى ذلك إلى إغلاق الموانئ النفطية وإجبارها على عدم التصدير وشهدت السنوات (2016 – 2018) ارتفاع تدريجياً



من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، حيث كانت في سنة 2018 (59527.9) مليون دينار ولعل السبب في ذلك إعادة تصدير النفط وارتفاع أسعار النفط.

و. تطور مسلك التضخم:

ظاهرة التضخم واحدة من المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الدول المتقدمة والمختلفة على حد سواء، فالزيادة المفرطة أو المستمرة في ارتفاع الأسعار تلتهم الأجور والأرباح فتجعل الدافع للعمل وقد تؤدي الحافز على الاستثمار وبالتالي تؤدي إلى انخفاض استقرار الدول المتقدمة وتتعوق عمليات التنمية في الدول النامية، ويعتبر التضخم ظاهرة تتصل بالكثير من العلاقات التي تربط بين العوامل والقوى المؤثرة في حركة المتغيرات الاقتصادية، وأهمها حركة مستويات الائتمان وحركة النمو الاقتصادي وحركة العلاقات والمدفوعات الدولية وحركة استحداث التنمية في مختلف الاقتصاديات (نعمه الله، 2003، 267).

وعليه فإن الجدول رقم(6) يبين معدل التضخم خلال فترة الدراسة 2000-2019.

الجدول رقم(6)

تطور مسلك معدل التضخم خلال الفترة 2019-2000

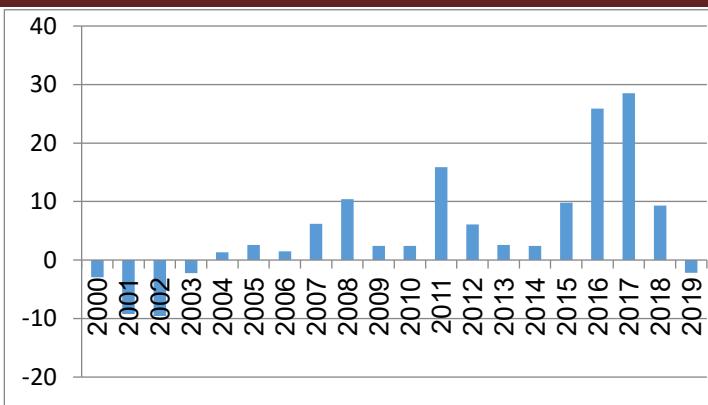
معدل التضخم	السنة	معدل التضخم	السنة
2.4	2010	-2.95	2000
15.9	2011	-9.25	2001
6.1	2012	-9.55	2002
2.6	2013	-2.25	2003
2.4	2014	1.3	2004
9.8	2015	2.6	2005
25.9	2016	1.5	2006
28.5	2017	6.2	2007
9.3	2018	10.4	2008
-2.2	2019	2.4	2009

المصدر: 1. مصرف ليبيا المركزي التقريري السنوي، أعداد مختلفة عن الفترة (2009-2000).

2. مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحث والاحصاء، المجلد 60 - الربع الرابع 2020.

3. مصرف ليبيا المركزي النشرة الاقتصادية، المجلد 55، -الربع الأول 2015.





الشكل رقم (6)

تطور مسلك معدل التضخم خلال فترة 2000 – 2019

بالتأمل في الجدول والرسم البياني المرفق له تسجيل الملاحظات التالية:

- سجل معدل التضخم العام في ليبيا (-2.95) من بداية فترة الدراسة ووصل إلى

-(2.2) عام 2019.

- سجل معدل التضخم العام أدنى مستوى له عام 2002، حيث وصل معدل التضخم

إلى (-9.55)، ولعل السبب في ذلك الاستقرار السياسي والاقتصادي في ليبيا

في تلك السنة، حيث سجل معدل التضخم أعلى مستوى له عام 2017 حيث سجل

وصل إلى (28.5) ولعل السبب في ذلك المشاكل الاقتصادية وعدم الاستقرار

السياسي في البلاد وكذلك ارتفاع سعر الدولار مقابل الدينار وكذلك مشكلة السيولة

والارتفاع في المستوى العام لأسعار .

- سجلت الفترة (2018 – 2019) انخفاض في معدل التضخم، حيث وصل إلى -(2.2)

عام 2019 ولعل السبب في ذلك الإصلاحات الاقتصادية التي اتخذها مصرف ليبيا

المركزي والتي ساهمت في انخفاض قيمة الدولار مقابل الدينار وتتوفر السيولة وانخفاض في

المستوى العام للأسعار .

ز. تطور مسلك سعر الصرف:

سعر الصرف عبارة عن السعر الذي يتم به مبادلة عملة بلد ما بعملة بلد آخر أي قيمة النقود والعملات الأجنبية مقارنة بالعملة الوطنية، أي عبارة عن قيمة ما يدفع بالعملة الوطنية لقاء الحصول على العملة الأجنبية.(رزق، 2010، 120)، ويعتبر تغير سعر الصرف عاملًا مهمًا في التأثير على حجم الصادرات، حيث إن ارتفاع سعر الصرف (انخفاض قيمة العملة الوطنية) يؤدي إلى أن وحدة النقد الأجنبية يتم استبدالها بعدد أكبر من وحدات النقد المحلية، وهذا يؤدي إلى جعل المنتجات الوطنية



أرخص نسبياً في نظر المستهلك الأجنبي، ذلك هو ارتفاع قيمة الصادرات لزيادة الطلب عليها، أما عندما ينخفض سعر الصرف (ارتفاع قيمة العملة الوطنية) فسوف يؤدي ذلك إلى أن المنتجات الوطنية تصبح غالية الثمن في نظر المستهلك الأجنبي، وبالتالي سوف تتحفظ هنا قيمة الصادرات، وتقلبات أسعار الصرف تؤدي إلى زيادة المخاطر التي تواجه المصدرین والمستوردين على حد سواء إذ أن زيادة تقلبات سعر الصرف توحى بأن هناك بيئة غير مواتية للسياسات الاقتصادية للدولة وبالتالي تؤثر في حجم التجارة الخارجية بحيث يكون التأثير سلبي أو إيجابي وهذا يتبع باقي المتغيرات المؤثرة في حجم التجارة الخارجية واتجاهاتها فضلاً عن سلوك المستوردين والمصدرین واختلاف هيكل الإنتاج، إذ إن الدول التي تتمتع بهيكل إنتاج وتجارة متوازنين تُعد أكثر قدرة على الاستجابة لتقلبات سعر الصرف والعكس في حالة الدول التي تتميز بهيكل إنتاج وحجم تجارة أقل.(الداوي، 2016، 14) وعلىه فإن الجدول رقم (7) بين أسعار الصرف خلال فترة الدراسة 2000-2019.

الجدول رقم (7)

تطور مسلك سعر الصرف خلال الفترة 2000-2019

سعر الصرف	السنة	سعر الصرف	السنة
1.26	2010	0.55	2000
1.26	2011	0.65	2001
1.26	2012	1.21	2002
1.26	2013	1.30	2003
1.34	2014	1.25	2004
1.39	2015	1.35	2005
1.44	2016	1.28	2006
1.35	2017	1.23	2007
1.39	2018	1.25	2008
1.40	2019	1.24	2009

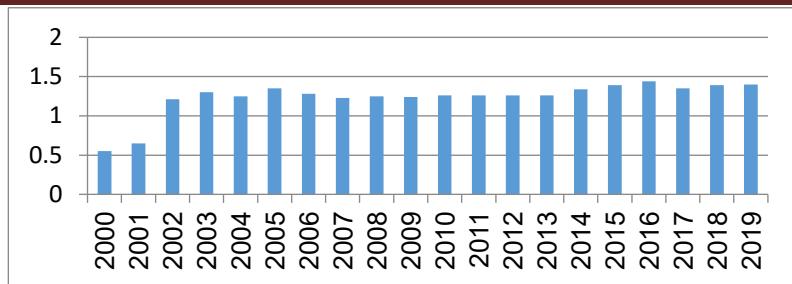
المصدر: 1. مصرف ليبيا المركزي النشرة الاقتصادية، المجلد 55، الربع الأول، 2015

2. مصرف ليبيا المركزي التقريري السنوي، أعداد مختلفة عن الفترة (2009-2000).

3. مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحث والاحصاء، المجلد 60 - الربع الرابع 2020

4. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد. 2013-2018. أعداد مختلفة.





الشكل رقم (7)

تطور مسلك سعر الصرف خلال فترة 2000 – 2019

بالتأمل في الجدول والرسم البياني المرفق له تسجيل الملاحظات التالية:

- سجل سعر الصرف عام 2000 من بداية الدراسة (0.55) ووصل إلى (1.40) في عام 2019 وهي نهاية فترة الدراسة.

سجل سعر الصرف أكثر قيمة له (1.44) في عام 2016.

سجل سعر الصرف أقل قيمة له (0.55) عام 2000.

سجلت السنوات (2002 – 2019) استقرار نسبياً في أسعار الصرف.

أساليب التحليل الإحصائي للبيانات:

نحتاج في بعض الأحيان إلى حساب بعض المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في وصف الظاهرة من حيث القيمة التي تتوسط القيم أو تتنزع إليها القيم، ومن حيث التعرف على مدى تجانس القيم التي يأخذها المتغير، وأيضاً ما إذا كان هناك قيم شاذة أم لا. والاعتماد على العرض البياني وحدة لا يكفي، لذا فإننا بحاجة لعرض المقاييس الإحصائية التي يمكن من خلالها التعرف على خصائص الظاهرة محل البحث، وكذلك إمكانية مقارنة ظاهرتين أو أكثر، ومن أهم هذه المقاييس:

- **المتوسط الحسابي:** يستعمل لتحديد درجة تمركز المتغيرات حول قيمة معينة.
- **الانحراف المعياري:** يستخدم الانحراف المعياري لقياس تشتت القيم ومدى انحرافها عن متوسطها الحسابي.
- **معامل الارتباط :** لتحديد معنوية العلاقة بين متغيرات الدراسة.
- **الانحدار الأحادي:** لتحديد أثر كل متغير من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.
- **الانحدار المتعدد :** لتحديد أثر المتغيرات المستقلة مجتمعة على المتغير التابع.
- **Augmented Dickey – Fuller Test** : للكشف عن استقرار السلسلة الزمنية ومعالجتها، لضمان عدم وجود انحدار زائف.

خامساً: الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة



متوسط أسعار النفط العالمية (X1):

من الشكل رقم (8) يتبيّن إن متوسط أسعار النفط العالمية كان في تزايد خلال الفترة من 2000 ولغاية 2007، وبعد ذلك بدأ متوسط أسعار النفط العالمية بالتناوب ، وقد بلغت ذروته في سنة 2012 حيث بلغت قيمته (109.45)، وأقل قيمته له في سنة 2001 حيث بلغت (23.1).



شكل (8) يبيّن متوسط أسعار النفط العالمية خلال الفترة (2000 - 2019)

وعند تفحص استقرار هذه السلسلة خلال الفترة (2000 - 2019) من خلال (Augmented Dickey – Fuller Test)، فقد تبيّن إن السلسلة مستقرة عند الفرق الأول، فقد تبيّن إن قيمة T المحسوبة (3.183204) وهي أكبر من قيمتها الجدولية (3.052169)، ويعزز ذلك قيمة الدلالة الإحصائية (P-Value) وتساوي (0.0391)، وهي أقل من 0.05.

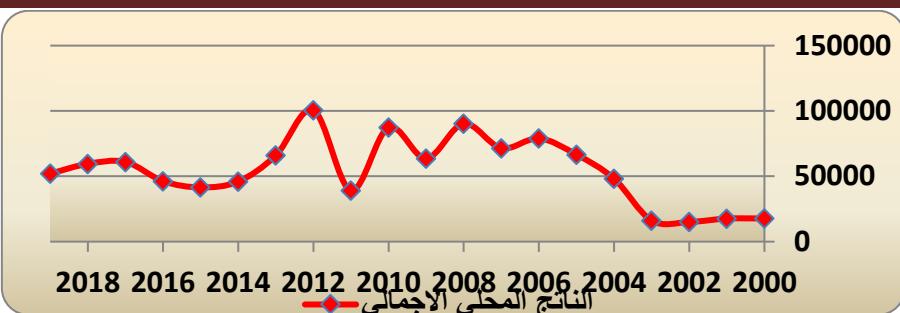
جدول (8) نتائج اختبار (Augmented Dickey – Fuller Test) لاستقرار سلسلة متوسط

أسعار النفط العالمية خلال الفترة (2000-2019)

	قيمة الدلالة الإحصائية P-Value	قيمة T الجدولية عند 0.05	قيمة T المحسوبة
مستقرة عند الفرق الأول	0.0391	3.052169	3.183204

(GDP) الناتج المحلي الإجمالي

من الشكل رقم (9) يتضح إن الناتج المحلي الإجمالي كان مستقراً لغاية 2005، ثم بدأ بالارتفاع لغاية 2006 ثم بدء بالتناوب لغاية 2019، وكانت أعلى قيمة له في سنة 2012 فبلغ (100627.3) وأقل قيمة له في سنة 2002 حيث بلغت (15095.3).



شكل (9) يبين الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000 – 2019)

وعند تفحص استقرار هذه السلسلة خلال الفترة (2000 – 2019) من خلال (Augmented Dickey – Fuller Test)، فقد تبين إن السلسلة مستقرة عند الفرق الأول، فقد تبين إن قيمة T المحسوبة (7.306316) وهي أكبر من قيمتها الجدولية (3.040391)، ويعزز ذلك قيمة الدالة الإحصائية (P-Value) وتساوي (0.0000)، وهي أقل من 0.05.

جدول (9) نتائج اختبار (Augmented Dickey – Fuller Test) لاستقرار سلسلة متوسط

الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000 – 2019)

	قيمة الدالة الإحصائية P-Value	قيمة T الجدولية عند 0.05	قيمة T المحسوبة
مستقرة عند الفرق الأول	0.0000	3.040391	7.306316

معدل التضخم

من الشكل رقم (10) تبين إن معدل التضخم كان سالباً خلال السنوات (2000 إلى 2003) وكذلك في سنة 2019، وإن معدل التضخم كان متذبذباً خلال الفترة (2000 إلى 2019) وأعلى قيمة له كانت في سنة 2011 حيث بلغت (28.5)، وأقل قيمة لها كانت في سنتي 2001 و2002 وكانت القيمة (9.25).



شكل (10) يبين معدل التضخم خلال الفترة (2000 – 2019)



و عند تفحص استقرار هذه السلسلة خلال الفترة (2000 - 2019) من خلال (Augmented Dickey – Fuller Test)، فقد تبين إن السلسلة مستقرة عند المستوى، فقد تبين إن قيمة T المحسوبة (3.156303) وهي أكبر من قيمتها الجدولية (3.040391)، ويعزز ذلك قيمة الدالة الإحصائية (P-Value) وتساوي (0.04)، وهي أقل من 0.05.

جدول (10) نتائج اختبار (Augmented Dickey – Fuller Test) لاستقرار سلسلة متوسط

معدل التضخم خلال الفترة (2019-2000)

مستقرة عند المستوى	قيمة الدالة الإحصائية P-Value	قيمة T الجدولية عند 0.05	قيمة T المحسوبة
	0.04	3.040391	3.156303

سعر الصرف

من الشكل رقم (11) اتضح إن سعر الصرف كان مستقراً خلال الفترة من 2006 ولغاية 2013، ثم بدء بالازدياد تدريجياً، ووصل أعلى سعر للصرف (1.44) في 2016، وأقل قيمة كانت في عام 2000 حيث بلغ سعر الصرف (0.55).



شكل (11) يبين سعر الصرف خلال الفترة (2019 - 2000 - 2000)

و عند تفحص استقرار هذه السلسلة خلال الفترة (2000 - 2019) من خلال (Augmented Dickey – Fuller Test)، فقد تبين إن السلسلة مستقرة عند المستوى، فقد تبين إن قيمة T المحسوبة (4.124662) وهي أكبر من قيمتها الجدولية (3.02997)، ويعزز ذلك قيمة الدالة الإحصائية (P-Value) وتساوي (0.0054)، وهي أقل من 0.05.

جدول (11) نتائج اختبار (Augmented Dickey – Fuller Test) لاستقرار سلسلة متوسط

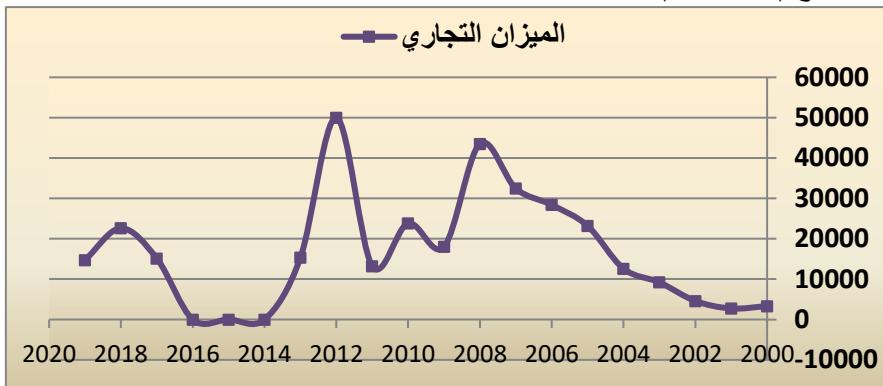
سعر الصرف خلال الفترة (2019-2000)

مستقرة عند المستوى	قيمة الدالة الإحصائية P-Value	قيمة T الجدولية عند 0.05	قيمة T المحسوبة
	0.0054	3.02997	4.124662



الميزان التجاري

من الشكل رقم (12) اتضح إن الميزان التجاري كان في ازدياد خلال الفترة من 2000 ولغاية 2008، ثم بدء بالتنبذب وانخفاض كثيراً في خلال الفترة من 2014 ولغاية 2016، ثم بدء بالارتفاع التدريجي في الفترة اللاحقة، وكانت لأقل قيمة له في سنة 2014 وبلغت (-406)، وأعلى قيمة له في سنة 2012 بلغ (50010.2).



شكل (12) يبين الميزان التجاري خلال الفترة (2000 – 2019)

وعند تفحص استقرار هذه السلسلة خلال الفترة (2000 – 2019) من خلال (Augmented Dickey – Fuller Test) ، فقد تبين إن السلسلة مستقرة عند الفرق الأول، فقد تبين إن قيمة T المحسوبة (5.490772) وهي أكبر من قيمتها الجدولية (3.040391)، ويعزز ذلك قيمة الدلالة الإحصائية (P-Value) وتتساوي (0.0004)، وهي أقل من 0.05.

جدول (12) نتائج اختبار (Augmented Dickey – Fuller Test) لاستقرار سلسلة متوسط

الميزان التجاري خلال الفترة (2019-2000)

	قيمة الدلالة الإحصائية P-Value	قيمة T الجدولية عند 0.05	قيمة T المحسوبة
مستقرة عند الفرق الأول	0.0004	3.040391	5.490772

الفرضية الأولى: يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لأسعار النفط العالمية (x_1) على الميزان التجاري (y)

جدول (13) يبين نتائج تحليل الانحدار لأثر أسعار النفط العالمية على الميزان التجاري

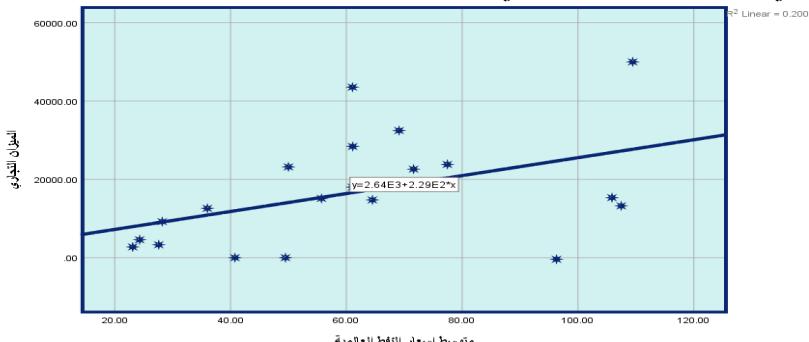
معاملات الانحدار	معامل التحديد	الدلالة الإحصائية P-value	معامل الارتباط
الثابت	أسعار النفط (x_1)	0.054	0.448

قيمة F المحسوبة = 4.272424 درجات الحرية (18) قيمة F الجدولية = 4.41

أوضحت النتائج في الجدول رقم (13) عدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين أسعار النفط العالمية والميزان التجاري ، حيث كانت قيمة F المحسوبة (4.272424) وهي أقل من قيمة F



الجدولية (4.41) ، ويعزز ذلك قيمة الدلالة الإحصائية (P-Value) والتي تساوي (0.054) والتي أكبر من 0.05، مما تقدم يتبين إن متوسط أسعار النفط في السنوات 2011 و 2013 و 2014 كان مرتفع في حين كان الميزان التجاري في تلك السنوات منخفضاً ، مما أثر على العلاقة بين المتغيرين

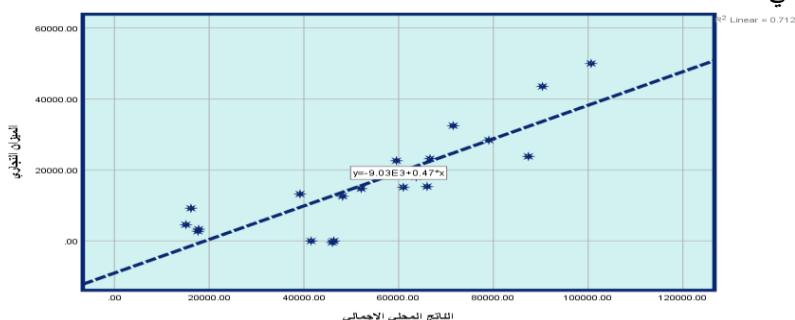


شكل (13) يبين علاقة متوسط أسعار النفط العالمية مع الميزان التجاري الفرضية الثانية: يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للناتج المحلي الإجمالي (x_2) على الميزان التجاري (y)

جدول (14) يبين نتائج تحليل الانحدار لأثر الناتج المحلي الإجمالي على الميزان التجاري

معاملات الانحدار	معامل التحديد	الدلالة الإحصائية P-value	معامل الارتباط
الناتج المحلي الاجمالي (x_2)	الثابت		
233.1403	21367.388	0.6995	0.000
0.836			

قيمة F المحسوبة = 39.57397 درجات الحرية (18 ، 1) قيمة F الجدولية = 4.41 أوضحت النتائج في الجدول رقم (14) وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي والميزان التجاري، حيث كانت قيمة F المحسوبة (39.57397) وهي أكبر من قيمة F الجدولية (4.41)، ويعزز ذلك قيمة الدلالة الإحصائية (P-Value) والتي تساوي (0.000) والتي أقل من 0.05، مما يشير إلى إن (69.95%) من التغيرات في الميزان التجاري يفسرها الناتج المحلي الإجمالي.



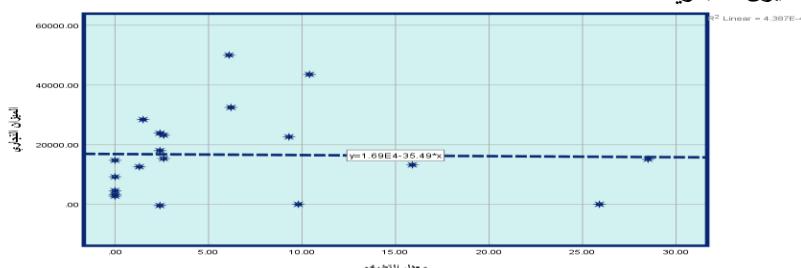
شكل (14) يبين علاقة الناتج المحلي الإجمالي مع الميزان التجاري

الفرضية الثالثة: يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمعدل التضخم (x_3) على الميزان التجاري (y)

جدول (15) يبين نتائج تحليل الانحدار لأثر معدل التضخم على الميزان التجاري

معاملات الانحدار	معامل التحديد	الدلالة الإحصائية P-value	معامل الارتباط
(x3)	الثابت		
123.6444	15831.42	0.007088	0.724

قيمة F المحسوبة = 0.128497 درجات الحرية (18 ، 1) قيمة F الجدولية = 4.41
 أوضحت النتائج في الجدول رقم (15) عدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين معدل التضخم والميزان التجاري، حيث كانت قيمة F المحسوبة (0.128497) وهي أقل من قيمة F الجدولية (4.41)، ويعزز ذلك قيمة الدلالة الإحصائية (P-Value) والتي تساوي (0.724) والتي أكبر من (0.05)، مما سبق نلاحظ إن معدل التضخم في السنوات 2001، و 2002 و 2004 كانت معدلات التضخم منخفضة وبقي الميزان التجاري منخفض في تلك السنوات، مما أثر على أثر معدل التضخم على الميزان التجاري.

**شكل (15) يبين علاقة معدل التضخم مع الميزان التجاري**

الفرضية الرابعة: يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لسعر الصرف (x_4) على الميزان التجاري (y)

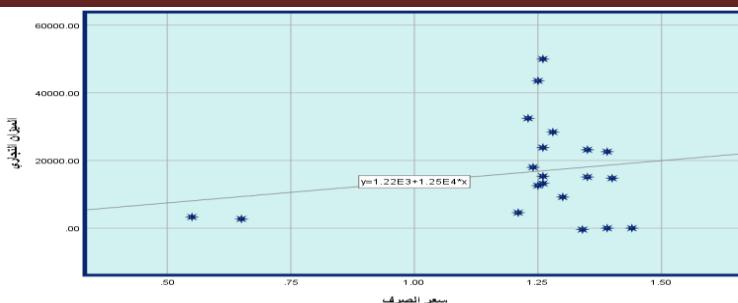
جدول (16) يبين نتائج تحليل الانحدار لأثر معدل التضخم على الميزان التجاري

معاملات الانحدار	معامل التحديد	الدلالة الإحصائية P-value	معامل الارتباط
(x4)	سعر الصرف (ثابت)		
936.9275	15358.19	0.0001	0.966

قيمة F المحسوبة = 0.001844 درجات الحرية (18 ، 1) قيمة F الجدولية = 4.41
 أوضحت النتائج في الجدول رقم (16) عدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والميزان التجاري ، حيث كانت قيمة F المحسوبة (0.001844) وهي أقل من قيمة F الجدولية (4.41) ، ويعزز ذلك قيمة الدلالة الإحصائية (P-Value) والتي تساوي (0.966) والتي أكبر من (0.05) ، مما سبق نلاحظ إن معدل التضخم في السنوات 2014 ، و 2015 و 2016 كان سعر الصرف مرتفعا وبقي الميزان التجاري منخفض في تلك السنوات، مما أثر على أثر سعر الصرف على الميزان التجاري.



أثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الليبي



شكل (16) يبين علاقة سعر الصرف مع الميزان التجاري

الفرضية الرئيسية: يوجد أثر معنوي ذو دلالة احصائية لأثر أسعار النفط، والناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم، وسعر الصرف بالدولار الأمريكي (y) على الميزان التجاري (x)

جدول (17) يبين نتائج تحليل الانحدار لأثر متوسط أسعار النفط، والناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم، وسعر الصرف بالدولار الأمريكي على الميزان التجاري

0.923	معامل الارتباط	معاملات الانحدار
0.0000	الدلالة الإحصائية	
0.851153	معامل التحديد	
5391.71 -	الثابت	
40.94983 -	متوسط أسعار النفط (X1)	
0.561159	الناتج المحلي الإجمالي (X2)	
570.3542 -	معدل التضخم (x3)	
2342.349 -	سعر الصرف (x4)	

$$\text{قيمة } F \text{ المحسوبة} = 20.01414 \quad \text{قيمة } F \text{ الجدولية} = 3.06 =$$

بينت النتائج في الجدول رقم (17) وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الدراسة والميزان التجاري، حيث كانت قيمة F المحسوبة (20.01414) وهي أقل من قيمة F الجدولية (3.06)، ويعزز ذلك قيمة الدلالة الإحصائية (P -Value) (0.0000) والتي تساوي (0) والتي هي أقل من 0.05، وكانت قيمة معامل التحديد (0.851153) وتشير إلى إن ما نسبته (85.1153%) من التغيرات في الميزان التجاري تفسر المتغيرات المستقلة.

النتائج والتوصيات:

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. بینت الدراسة عدم وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لأسعار النفط العالمية على الميزان التجاري، والذي أدى إلى رفض الفرضية الفرعية الأولى، وربما يعزى ذلك لقلق الحقول والموانئ النفطية وكذلك الحروب التي مرت بها البلاد أدى ذلك إلى عدم الاستقرار.



2. أظهرت الدراسة وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للناتج المحلي الإجمالي على الميزان التجاري، والذي أدى إلى قبول الفرضية الفرعية الثانية، كون الزيادة في الناتج تعني الزيادة في الدخل الوطني والذي يتأثر بحجم الصادرات، وعلى ذلك يتجه الميزان التجاري نحو الارتفاع.
3. أوضحت الدراسة عدم وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمعدل التضخم على الميزان التجاري، والذي أدى إلى رفض الفرضية الفرعية الثالثة.
4. بينت الدراسة عدم وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لسعر الصرف على الميزان التجاري، والذي أدى إلى رفض الفرضية الفرعية الرابعة.
5. أظهرت الدراسة وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بين متغيرات الدراسة والميزان التجاري، حيث كانت قيمة F المحسوبة (20.01414) وهي أقل من قيمة F الجدولية (3.06)، ويعزز ذلك قيمة الدلالة الإحصائية (P-Value) والتي تساوي (0.0000) والتي هي أقل من 0.05، وكانت قيمة معامل التحديد (0.851153) وتشير إلى إن ما نسبته (85.1153%) من التغيرات في الميزان التجاري تفسر المتغيرات المستقلة، والذي أدى إلى قبول الفرضية الرئيسية (يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لأثر متوسط أسعار النفط، والناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم، وسعر الصرف بالدولار الأمريكي × على الميزان التجاري y)، وهذا يتفق مع استنتاجات دراسة Prince Boakye (Frimpong, Eric Arthu, Sulemana Mahawiya, 2022).
6. يرتبط الميزان التجاري الليبي عكسياً بمستويات التضخم وسعر الصرف. على ضوء النتائج التي تم التوصل إليها يمكننا أن نقترح التوصيات التالية:
1. العمل على تخليص الاقتصاد الليبي من سيطرة القطاع النفطي والاهتمام بالمجالات التي تشجع نمو الإنتاج وتحسين كفاءة الطاقة الإنتاجية الموجودة، من خلال إعادة توجيه سياسة الإنفاق العام في ليبيا، حيث يتعلق الأمر برفع قدرات الإنتاج في القطاعات وتشجيع الاستثمار وأخضاع المشروعات لمعايير المردودية الاقتصادية.
2. العمل على تطوير قطاعات اقتصادية أخرى بدلاً من قطاع النفط، من أجل الوصول إلى إيجاد قاعدة إنتاجية والعمل على حلحلة المشاكل والعقبات التي تواجه هذه القطاعات، لأن ذلك يعتبر شرطاً لنمو وازدهار الصادرات بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام.
3. اتباع استراتيجية نفطية تتدمج في الوقت نفسه بالرؤية المستقبلية للاقتصاد الليبي، على أن تتمحور بشكل جوهري على النهوض بالبنية التحتية.
- قائمة المراجع
- أولاً: الكتب
1. أحمد رمضان نعمة الله، إيمان عطية ناصف، محمد سيد عابد، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003.



2. حسام علي داود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2002.
 3. حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2011.
 4. حسين عمر، مبادئ علم الاقتصاد، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1989.
 5. محمد أحمد الدوري، في الاقتصاد الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.
 6. ميرندا زغلول رزق، التجارة الدولية، جامعة الزقازيق، القاهرة، مصر، 2010.
- ثانياً: البحوث والدراسات
1. اليامنة الداوي، أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2014، جامعة قاصدي مریاح، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، ورقة، الجزائر ، 2016.
 2. بعلة الطاهر، انعكاسات وتحديات تغيرات أسعار على حصيلة النفط والاقتصاد الجزائري، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد 4 ،الجزائر ، 2017.
 3. حسين الحويج، أثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري في ليبيا خلال الفترة 1988-2018، مجلة الدراسات الاقتصادية، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب، ليبيا، يولييو 2020.
 4. خليفة برياس، دراسة تحليلية وقياسية للميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1970-2010، بحث مقدم لكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2013.
 5. عبادة عبدالرؤوف، محددات سعر النفط منظمة أوبك وأثاره على نمو الاقتصاد في الجزائر (دراسة تحليلية وقياسية 1970-2008)، جامعة ورقلة، 2010-2011.
 6. علة مراد، دراسة تقلبات أسعار النفط وأثارها في التنمية الاقتصادية،(قراءة نظرية تحليلية في حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2014) ، مجلة روئي استراتيجية، العدد 13 ،المجلد4، أبوظبي 2017.
 7. عماد محمد عبداللطيف، تحليل الاتساق بين الضرائب الجمركية وسعر الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، العدد 115 ، العراق، 2019.
 8. مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، المركز الجامعي بغرداية، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر ، 2011.
 9. هاني محمد السيد، أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على التبادل التجاري الدولي، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 52 ، العدد 4 ، جامعة عين شمس، مصر 2022.

ثالثاً: النشرات والتقارير

1. مصرف ليبيا المركزي التقرير السنوي، أعداد مختلفة عن الفترة (2000-2009).
2. مصرف ليبيا المركزي، ادارة البحث والاحصاء، المجلد60- الربع الرابع 2020.



3. الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، ملخص إحصاءات التجارة الخارجية، أعداد مختلفة عن الفترة (2005-2017).

4. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة (2013-2018).
رابعاً: المصادر الأجنبية

1. Mohamad Husam Helmi , Mohammed I. Abu Eleyan , Abdurrahman Nazif Çatik, ORCID and Esra Ball, The Time-Varying Effects of Oil Shocks on the Trade Balance of Saudi Arabia, MDPI Journal, Resources 2023, 12(5), 54.

2. Prince Boakye Frimpong, Eric Arthu, Sulemana Mahawiya, Effect of oil price volatility on the trade balance in sub-Saharan Africa, The OPEC Energy Review, VOL 46, NO3, September, 2022.

